النظام العالمي

المصطلح والمفهوم

هناك من يعرف النظام العالمي بانه : شكل العالم وصياغته الكلية، يمثل طبيعة التفاعلات والعلاقات بين وحدات العالم الفرعية ، في زمن معين.

ويتكون المصطلح من كلمتين: النظام – العالمي، فالاولى تعني انه منظومة مقننة مترابطة في اجزائها ومكوناتها واقسامه، والتي تشكل وحدة واحدة. ولكن استعمال كلمة النظام هنا هو مجازي ، والتي تمثل وعي العقل الغربي لمفهوم العالم ونظامه وشكله وما ينبغي له.

اما كلمة العالمي فتعني ان هذا النظام يشمل العالم باجمعه، باعتباره يمثل الشكل الواقعي والموضوعي للعالم. ولكن اذا كان المقصود هو ان هذه المنظومة التي تحكمها قوانين محددة مفروضة من قبل القوى المهيمنة على العالم، ويجب ان يخضع له جميع العالم فمن الممكن حينها اطلاق صفة الشمولية بالقول ((النظام العالمي)) لان ((ال)) التعريف هنا تفيد الاطلاق والشمولية. لكننا هنا نكون قد اخطأنا التعبير وتجاوزنا الموضوعية والامر الواقع، لان عددا غير قليل من البلدان الرافضة وغير الخاضعة لقوانين ومعادلات هذا النظام، وحينها يكون التعبير الواقعي عنه هو ((نظام عالمي)).

اما كلمة ((جديد)) والتي اضيفت خلال السنوات منذ ١٩٨٩ وما بعدها، الى المصطلح، فانها تعني تقهقر النظام العالمي السابق وحدوث تحولات كبرى لصلح ولادة نظام عالمي جديد. وكلمة ((الجديد)) هي اضافة مؤقتة، لان النظام العالمي حين يتشكل ويتبلور، ثم ينمو وينضج، لا يصبح جديدا، بل يصبح حاضرا وواقعا

معاشا. وهناك عدة انظمة فرعية للنظام العالمي الواحد، يكمل احدها الاخر، كالنظام الاقتصادي، والنظام الامني، والنظام السياسي او ((الخارطة السياسية))

والخارطة السياسية الدولية هي المظهر الخارجي للنظام السياسي العالمي، والذي يعد اهم اوجه النظام العالمي، فثبات او تغير الخارطة السياسية الدولية يشكل مقدمة واساس لثبات او تغيير النظام العالمي، ولكن ليس بالضرورة ان يتغير النظام العالمي بتغير الخارطة السياسية.

لا يمكن تثبيت نص محدد او تعريف للنظام العالمي، يحظى بقدر من الاجماع والاتفاق في وجهات النظر، فحتى التعريفات الاكاديمية مختلفة وان تلتقي – في كثير من الاحيان – مع بعضها في الخطوط الكلية. ولكن يمكن استخلاص فهم عام للهذا المصطلح، ليكون معبرا عن المراد منه.

----------علي المؤمن، ص١٤-١٧.

تعريف بالمصطلح:

يعني مصطلح النظام الدولي – العالمي في تعريفه: مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي، في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية، وتفرضها على القوى الاخرى في المرحلة التاريخية المعينة.

والنظام الدولي هو تنظيم قواعد ((اللعبة الدولية)) في عصر معين، يقوم به القوي ويفرضه على الاقل قوة. ويتميز النظام الدولي في التاريخ الحديث والمعاصر، وتحديدا منذ اواخر القرن ال١٩ وحتى الان، بظاهرة ((القطبية الدولية)) بالمعنى الواسع للظاهرة، حيث يمكن النظر الى دولة يتركز فيها ثقل قراري دولي، باعتبارها قطبا دولياً.

وهكذا عرفت الجماعة الدولية عبر القرن الحالي تنويعات متدرجة من القطبية الدولية، بمعنى تعدد مراكز القرار الدولي ذو الفعالية الممتدة من وحدات الجماعة الدولية. فمنذ اواخر القرن ال١٩ وحتى انتهاء ش العالم خبرة القطبية التعددية الواسعة حيث سيطرت على المسرح الدولي انذاك ثمان قوى – دول امتلكت قدرة القرار الدولي الممتد في نطاقه الى دول اخرى عديدة، وكانت تلك الدول هي: بريطانيا وفرنسا والمانيا وايطاليا وروسيا والنمسا والمجر والولايات المتحدة واليابان. الا ان النظام الدولي الذي يعيش فيه عالمنا المعاصر منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية هو نظام القطبية الثنائية الدولية، الذي كانت ارهاصاته الاولى قد بدت في مؤتمر يالطا عام ١٩٤٥. وان كان مؤتمر يالطا ثلاثيا بين الحلفاء الثلاثة الكبار انذاك، الا انه قد تولد عن هذا المؤتمر – في ظل ظروف القوى الكبرى وواقعها الجديد – قطبان عالميان هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، اصبحا يتقاسمان مقاليد السيطرة والتحكم في سير العلاقات ما بين الدول الاخرى الاقل قوة في اوروبا واسيا وهكذا بدأ نظام القطبية الثنائية الدولي.

----------حسين شريف ، ص٥٤٣-٥٤٤.

لا نستطيع الغوص كثيرا في النظريات لكن ما يستدعي التوقف عنده هو ان النظام الدولي في حركة تغيير متواصلة متاثرا بسياسة الدول اليومية وتسلسل الاحداث المتواتر وايضا بسبب التحولات التي تشهدها الشعوب والمجتمعات.

----------علي صبح ، ص٢٣١.

يمثل النظام الدولي احد اهم العوامل المحددة للعلاقات القائمة بين القوى الدولية الكبرى والصغرى. فحرية الحركة التي تتمتع بها الدول الصغرى تتوقف على هيكل النظام الدولي ، او طبيعة العلاقات السائدة على قمته ويمتد هذا التأثير الى العلاقة

بين القوى والاطراف السياسية ، فهيكل توزيع القوة داخل النظام الدولي تعد من اكثر العوامل المؤثرة في مسار العلاقات الدولية بين الاطراف المتفاعلة.

ويشير مفهوم النظام الدولي الى التفاعلات والانشطة السياسية والدولية التي ينتج عنها بروز انماط مختلفة ونماذج متباينة من العلاقات التي ترتكز حول اطر تنظيمية وهياكل مؤسسية معينة ، وقواعد سلوكية دولية محددة ، وهي القواعد التي يمكن ان تتطور مع الوقت وفق ما تقضي به معطيات الواقع ، وتفرضه متغيرات الظروف. فهناك العديد من التحولات التي يمكن ان تحصل في واقع القطبية الدولية ، نتيجة لحدوث التغيير في نمو القوة بين الوحدات السياسية الدولية المختلفة المكونة للنظام الدولي الذي يتجسد في صغية صعود قوة معينة وهبوط قوى اخرى ، وما يرتبط بهذه العملية من التغيير في انماط التفاعلات السائدة بينها، فضلا عن التأثيرات الناجمة جراء الحروب وما يترتب عليها من نتائج ، لذا فقد ارتبط التغيير في اي نظام دولي بحالات النهوض والتراجع بالنسبة للدول الاقوى التي سيطرت على النظام ، وذلك من خلال استبدال القوة المهيمنة المتدهورة بقوة مهيمنة ناهضة وفقاً لعوامل القوة الاقتصاد والتكنولوجيا. وعليه فان النظام الدولي وما يتضمنه من قطبية وترتيب للقوى نظرا لتلك الاسباب يدور ضمن محور يدعى بالتغيير حيث تجري من خلال قواعد التحول تغييرات على صعيد النظام الدولي من حالة الى اخرى كالانتقال من هيكلية قطبية الى هيكيلة قطبية اخرى.

----- د. حيدر علي حسين ، رؤية مستقبلية لتحولات القطبية الدولية------

يقصد بالنظام الدولي حسب تعريف الباحث جوزيف فرانكل : ((مجموعة من الاحداث السياسية المستقلة تتفاعل فيما بينها بانتظام)) ؛ ويرى هنري كيسنجر في النظام الدولي : ((مجموعة من التحولات والتغييرات التي يشهدها العالم والتي ما زالت في طور التكون الكوني ولم تتبلور بعد في شكل كامل)).

بينما عرفه اخرون بوصفه :"مشروع للسيادة العالمية يسعى للتوسع والهيمنة والسيطرة من جهة والدولة القومية في الشرق الأوسط التي تتمسك بسيادتها كفكرة دفاعية للحفاظ على سلامة ترابها الوطني من تدخلات النظام العالمي وانتهاكه المتواصل لسيادتها من جهة أخرى"[١].

وتتجلى هذه الإشكالية المعقدة والمركبة بأبشع صورها اليوم في دول منطقة الشرق الأوسط بعد التحولات التي طرأت على النظام العالمي أي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية وانتقال النظام العالمي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية والتفرد الأمريكي في قمرة القيادة العالمية حيث أصبح الحديث عن حق التدخل للنظام العالمي الذي تقوده الدول الكبرى ثابت من ثوابت السياسة الدولية في الشرق الأوسط بعد أن كنا نتحدث عن مبدأ عدم التدخل كثابت من ثوابت هذه السياسة. كما أصبحنا نعيد النظر في أبرز المصطلحات من حيث دلالتها ومعناها ، كمفهوم السيادة الذي يعتبر احد أهم الأبنية التنظيرية التي قامت عليها فكرة الدولة الحديثة.

أصبحت فكرة (النظام) من المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها علم العلاقات الدولية، والتي تهدف إلى اكتشاف أنماط التفاعل في السياسة الدولية، وبهذا فإن النظام العالمي يمثل أنماط العلاقات والتفاعلات بين الفواعل السياسية الموجودة في العالم خلال فترة زمنية محددة. كما يعرف النظام العالمي(International or Global System) " ويقصد به أنماط التفاعلات الدولية على مستوى القمة بين الدول الكبرى، والتي يترتب على نوعية علاقاتها تحديد مناخ العلاقات الدولية في العالم كله. ونشير في هذا الصدد إلى عدة نماذج، مثل، توازن القوى (Balance of

[١] حسن رزق سلمان عبدو ، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الاوسط ، رسالة ماجستير ، غير منشورة، جامعة الازهر –غزة- الدراسات العليا، كلية الاداب والعلوم الانسانية، قسم التاريخ والعلوم السياسية، غزة-فلسطين، ص١.

power) والثنائية القطبية (Bi-polarity) التي تأخذ شكل الثنائية المحكمة او غير المحكمة. وتعدد الاقطاب او المراكز ، او احادي القطبية

كما يشار إلى النظام العالمي بأنه يعني(**النخبة المسيطرة على القرار العالمي**) المتمثلة بالدول ، ومصالح الشركات ، والتجمعات المالية والسياسية المسيطرة إضافة إلى جماعات الضغط وقوى الظل. وفي هذا النظام ليس بالضرورة أن تكون الدولة هي الفاعل الرئيس والأساس ، بل ربما يكون للفاعلين من غير الدول كالشركات العابرة للحدود والقوميات ، والبنوك والمنظمات غير الحكومية العابرة للحدود الوطنية ، وغيرهم من الفواعل الذين أصبحوا فاعلين أساسيين على المسرح العالمي إلى جانب الدول الوطنية.